دور التعليم في تحقيق جودة الحياة بالمجتمع المصري
"دراسة تحليلية"

إعداد

أ.د/ وضيئة محمد أبو سعدة
أستاذ أصول التربية
كلية التربية– جامعة بنها

أ.د/ مهري أمين دياب
أستاذ ورئيس قسم أصول التربية
كلية التربية– جامعة بنها

أ/ إلهام محمود مرسي إبراهيم
مدرس مساعد بقسم أصول التربية
كلية التربية– جامعة بنها

دور التعليم في تحقيق جودة الحياة بالمجتمع المصري "دراسة تحليلية"

إعداد

أ.د/ وضيئة محمد أبو سعدة
أستاذ أصول التربية
كلية التربية– جامعة بنها

أ.د/ مهري أمين دياب
أستاذ ورئيس قسم أصول التربية
كلية التربية– جامعة بنها

أ/ إلهام محمود إبراهيم
مدرس مساعد بقسم أصول التربية
كلية التربية– جامعة بنها

الملخص

يعد التعليم حق إنساني للجميع، فهو مفتاح الرقي لأي مجتمع إن أحسن الاستفادة من خريجية، فهو أساس للتنمية والقدم الاجتماعي وحرية الإنسان، فهو فرض عين على الدولة توفره وتكفله وتدعمه وتشرف عليه، ولهذا لم يعد هدفاً في حد ذاته، بل وسيلة وضرورة لتحقيق جودة الحياة وما تستوجيه من مهام في تلبية متطلباتها، وأنه أهم وسائل إعداد الأفراد للعمل ومسانده التغيير والتكيف مع عالم معقد وسريع وأنه الأساسي في حل المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وأنه قوة دافعة في عملية تغيير القيم والاتجاهات وتقع مسئولية تحقيق هذه الأدوار على مؤسساته بصفة خاصة، فالتعليم ليس عاملاً لجودة الحياة فقط، بل إنه أيضاً آلية يتم من خلالها الحفاظ على العوامل الاخرى التي تسهم في تحسين جودة الحياة.

وقد هدف البحث الحالي إلى الوصول لمجموعة من الآليات اللازمة لتفعيل دور التعليم في تحقيق متطلبات جودة الحياة بالمجتمع المصري.

وتوصل البحث إلى أنه:

1- على الرغم من أن الإنسان المعاصر يمتلك مقومات ومظاهر حياتيه مادية لدرجة أكبر عما كان عليه سابقاً، إلا أن الرضا عن الحياة لديه أصبح ضعيفاً نتيجة امتلاء الحياة المعاصرة بالضغوط.

2- إن هناك وجهات نظر عديدة حول مفهوم جودة الحياة من خلال نظرة العلماء المختلفة.

3- أن هناك مؤشرات متعددة لجودة الحياة أهمها مؤشرات موضوعية وأخرى ذاتية.

4- أن هناك متطلبات مختلفة لتحقيق جودة الحياة في المجتمع المصري وهي (متطلبات اجتماعية واقتصادية وثقافية وأخرى سياسية).

5- كما توصل البحث إلى بعض الآليات اللازمة لتفعيل دور التعليم في تحقيق متطلبات جودة الحياة في المجتمع المصري.

مقدمة:

تعتبر التنمية الإنسانية عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بجودة حياة الناس فى مختلف جوانبها، يشارك فيها الناس بعدالة لتحمل أعبائها وتقاسم عوائدها، وعلى ذلك فإن مفهوم التنمية الإنسانية يتضمن هدفين أساسيين متكاملين لا يمكن الفصل بينهما وهما: الارتقاء بجودة حياة الناس ومشاركة الناس في هذا الارتقاء، ولكي يشعر الناس بارتقاء جودة حياتهم لابد من توافر مواصفات معينة في كافة جوانب الحياة سواء في (المأوى والمسكن، التعليم، الصحة، العمل، الدخل، المنظومة الثقافية، الحالة السكانية، الحالة الاقتصادية، الأمان الاجتماع، رعاية الطفولة، البيئة)، ومشاركة الناس في الارتقاء بجودة حياتهم يعد ركناً جوهرياً في مفهوم التنمية الإنسانية ولا يمكن الاستغناء عنه، وبمعنى آخر حينما لا توجد مشاركة لا توجد تنمية إنسانية وبالتالي لا تحقق جودة الحياة[1].

وهذا ما أكدت عليه دراسة تشارلز فيلك وآخرين[2] (Charlez Velk et al., 1998) حيث تعد عملية تحسين جودة الحياة هدفاً من أهداف التنمية الإنسانية لأي مجتمع، كما أن تحقيق الجودة في كافة مجالات الحياة من الأهداف التي تسعى إليها الدول لتحقيق أعلى معدلات الرقي والرفاهية.

ولقد أصبحت قضية التنمية تشغل كل المجتمعات، وبخاصة دول العالم الثالث التي تسعى إلى تحقيق مستوى معيشي أفضل لمواطنيها من خلال تنمية مواردها البشرية والمادية بعد أن عانت فترة طويلة من استنزاف اقتصادي، وقهر سياسي وتخلف اجتماعي مما ترك بصمات واضحة على كافة نواحي الحياة بهذه الدول التي وجدت نفسها مدفوعة إلى تنمية مجتمعاتها بصورة حقيقية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً وبشرياً، وكان لابد من التركيز على العنصر البشري الذي يمثل المحور الأساسي لجميع عناصر التنمية فهو وسيلة التنمية وغايتها في آن واحد.[3]

ولم يقتصر هذا التركيز على الإنسان في حاضره فقط، بل ينطلق لتحسين نوعية الحياة للأجيال القادمة وتوفير احتياجاتها، ووجدت هذه الدول أن خير سبيل لتحقيق جودة الحياة هو التعليم من أجل التنمية المستدامة، والذي يعد قاطرة التنمية، والسبيل لبناء الشعوب ومواجهة التغيرات والتحديات التي يفرضها المستقبل، فهو البداية الحقيقية للقدم[4]، فالتعليم حق إنساني

للجميع، فهو مفتاح الرقي لأي مجتمع إن أحسن الاستفادة من خريجية، فهو أساس للتنمية والتقدم الاجتماعي وحرية الإنسان، فهو فرض عين على الدولة توفره وتكفله وتدعمه وتشرف عليه، وذلك ضماناً لمجرى التكوين الأساسي والمطلوب في تربية المواطن وتصحيحاً لأي انحرافات لتكوين المواطنة الرشيدة.(5)

ولهذا لم يعد التعليم هدفاً في حد ذاته، بل وسيلة وضرورة لتحقيق جودة الحياة وما تستوجبه من مهام في تلبية متطلباتها، وإنه أهم وسائل إعداد الأفراد للعمل ومساندة التغيير و التكيف مع عالم معقد وسريع، كما يجب الاعتراف بأنه الأساس في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإنه قوة دافعة في عملية تغيير القيم والاتجاهات وتقع مسئولية تحقيق هذه الأدوار على مؤسساته بصفة خاصة، حيث يعد الأداة التي تسهم في تكوين الفرد والمجتمع وهو مطلب ضروري لكل منهما، فهو مطلب بالنسبة للفرد لكونه حقاً من حقوق الإنسان، والحصول عليه يساعد في الحصول على الحقوق الأخرى ويحسن من نوعيه الحياة، كما أنه ضروري لأي مجتمع لتحقيق التنمية بجوانبها المختلفة والعمل على استدامة هذه التنمية.(6)

فالهدف العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة هو الإسهام في تحسين جودة الحياة التي تعد الناتج عن التقويم الدائم وإعادة تقويم إنجاز الفرد بالنسبة لتحقيق إشباع احتياجاته، فأحد العوامل التي تسهم في إشباع هذه الاحتياجات هو التعليم، فهو الوسيلة التي يتم بها تحقيق الرقي الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق الشخصية، فالتعليم ليس عاملاً لجودة الحياة فقط، بل إنه أيضاً آلية يتم من خلالها الحفاظ على العوامل الأخرى التي تسهم في جودة الحياة.(7)

كما أكدت دراسة "روز الين Rosalyn, 2002"(8) على أن التعليم يؤثر بطريقة مباشرة في خطط التنمية وذلك في المجالات الأتية:

- جودة الحياة: يحسن التعليم أوضاع الأسر الاقتصادية ويخفض معدلات وفيات الأطفال ويحسن الإنجاز العلمي للجيل التالي حيث ينمي فرص الجيل القادم للرفاه الاقتصادي والاجتماعي.
- صناعة القرار: المجتمع الجيد المبني على المشاركة في صنع القرارات والتي تؤثر في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، يعتمد دائماً على ما يملكه من مواطنين متعلمين.

- التنفيذ: إن أي خطة استدامة وطنية يمكن أن تعزز أو تقيد بمستوى التعليم الذي ينجزه الأفراد، فالأمم ذات المستويات العالية من الأمية وذات قوة عمل غير ماهرة تمتلك خيارات أقل عند محاولتها لتحقيق طموحات تنموية معينة.

فتحقيق جودة الحياة يتم من خلال استراتيجيات متعددة أهمها التعليم والتدريب، وفي ضوء هذه الرؤية الجديدة للتعليم تبلورت مفاهيم جديدة ذات علاقة ارتباطية بعضها البعض ومن أهمها (التربية الحياتية، التربية من أجل الحياة، التعليم للحياة، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والتعليم من أجل حياة أفضل) وكل هذه المفاهيم والمصطلحات تعد الأفراد لمواجهة تحديات الحياة المستقبلية، وتجعل الأفراد يفكرون في مواجهة الاحتمالات، والاستفادة من الموارد والإمكانات المادية والبشرية من أجل مواجهة المشكلات الحاضرة والمستقبلية.

ولهذا سوف تسعى الدراسة الحالية بدراسة دور التعليم في تحقيق جودة الحياة بالمجتمع المصري وذلك من خلال مفهومه وأهم متطلباته.

تساؤلات البحث:

وتصاغ قضية الدراسة الحالية في التساؤل الرئيسي التالي:

ما دور التعليم في تحقيق متطلبات جودة الحياة بالمجتمع المصري؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية كالآتي:

1- ماهية جودة الحياة والفلسفة التي تقوم عليها؟

2- ما أهم مؤشرات جودة الحياة؟

3- ما أهم المتطلبات اللازمة لتحقيق جودة الحياة في المجتمع المصري؟

4- ما الآليات اللازمة لتفعيل دور التعليم في تحقيق متطلبات جودة الحياة في المجتمع المصري؟

أهداف البحث:

تتمثل هدف الدراسة للوصول إلى مجموعة المقترحات اللازمة لتفعيل دور التعليم في تحقيق متطلبات جودة الحياة بالمجتمع المصري.

أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعها والذي يتناول دور التعليم في تحقيق جودة الحياة بالمجتمع المصري، حيث توضح الدراسة الحالية للمسئولين ومتخذي القرار في مجال التعليم وتنمية

المجتمع أهم المتطلبات اللازم توافرها في النظام التعليمي لتحقيق جودة الحياة في المجتمع المصري وكيفية تحقيقها.

منهج البحث:

سوف تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفى باعتباره المنهج المناسب لطبيعة الدراسة، لأنه يساعد بفنياته فى الحصول على معلومات وحقائق واقعية عن الظاهرة المدروسة، ولا يقف عند مجرد وصف الظاهرة موضوع البحث، إنما يذهب إلى أبعد من ذلك فيحلل ويفسر سعياً للوصول إلى النتائج المرجوة تحقيقها كما يجب أن يكون، كما أنه يكشف عن رؤى وتصورات محتملة للظاهرة وتطوراتها المستقبلية(9).

مصطلحات البحث:

جودة الحياة:

المفهوم الإجرائي لجودة الحياة هو: درجة التحسن والرقي في مجمل الأوضاع المادية وغير المادية التي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية والكمالية للأفراد فى المجتمع المصري، بحيث يتضمن هذا المفهوم مجموعة من المؤشرات الرئيسية التي تغطي جوانب الحياة وهي:

1- المؤشرات الاقتصادية: وتعكس نوعية الحياة الاقتصادية، المتمثلة في (تحسين مستوى الدخل، تحسين مستوى المعيشة، توفير فرص عمل).

2- المؤشرات الاجتماعية: تعبر عن الأوضاع الاجتماعية السائدة فى المجتمع والخدمات الاجتماعية المقدمة لأفراد المجتمع وتشمل: (تحسين مستوى التعليم ومستوى الصحة، والسكن والشعور بالأمان).

3- المؤشرات البيئية: وتتمثل في التمتع بملامح البيئة النظيفة وتوافر المرافق العامة فى المجتمع).

خطوات البحث:

لتحقيق هدف البحث تسير خطواته على النحو التالي:

1- مفهوم جودة الحياة والفلسفة التي تقوم عليها.

2- مؤشرات جودة الحياة.

3- متطلبات تحقيق جودة الحياة في المجتمع المصري وكيفية توفيرها.

4- المهمات اللازمة لتفعيل دور التعليم في تحقيق متطلبات جودة الحياة في المجتمع المصري.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: مفهوم جودة الحياة عالمياً ومحلياً:

تعددت تعريفات جودة الحياة تبعاً للتوجهات النظرية التي خرج منها المفهوم، ولذلك يتناوله الباحثون في المجالات العلمية المختلفة كلاً من وجهة نظره المتخصصة فعلى المستوى العالمي تعرفه منظمة الصحة العالمية W.H.O على أنه "إدراك الفرد لوضعه في الحياة في ضوء النظام القيمي والثقافي الذي يعيش فيه وفي علاقاته بأهدافه وتوقعاته ومعاييره واهتماماته"،[10] ومن الواضح أن هذا التعريف يركز على الجوانب الذاتية أكثر من الجوانب الموضوعية.

كما توصل (باسشير Passchier 2000) في دراسته بأن جودة الحياة كمفهوم يعبر عن شكل من أشكال التشخيص الشامل ومن ثم يعرفها بأنها "ذلك الكل المركب الذي يتألف من مجموعة من الجوانب المختلفة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنسان كالصحة المادية ودرجة الألم والرضا عن الحياة، وما يقوم به الفرد من أدوار اجتماعية وكذلك العلاقات الشخصية المتبادلة والأنشطة المهنية واليومية التي يمارسها الفرد"[11]

وقد أشارت إحدى التقارير الدولية أن مفهوم جودة الحياة هو "مفهوم شامل ومتعدد الأبعاد حيث يعمل على تحسين وتقوية الجوانب الآتية: (تمكين السكان من إشباع احتياجاتهم الأساسية، إتاحة الفرص لتحقيق الأهداف الشخصية والآمال والطموحات، الحفاظ على الاقتصاد المحلي وتنميته، حماية وتحسين البيئة، تحقيق المساواة والمشاركة في الموارد العامة، دعم ومساندة السكان في الحياة المجتمعية).[12]

كما عرف (كاشينج Cashing 2003) جودة الحياة بأنها" هي كل ما يتحقق للفرد من إشباع لاحتياجاته المتنوعة وذلك في ضوء علاقاته التفاعلية بينه وبين البيئة المحيطة به وما يحقق له من سعادة ورضا عن حياته".[13]

وقد عرفت المملكة المتحدة جودة الحياة بأنها "الجودة العامة للحياة وتقويم الجوانب المختلفة فيها مثل (تحسين الوضع الاجتماعي للأسرة – توفير رعاية صحية – ارتفاع مستوى المعيشة – توافر ملكية السكن – ارتفاع مستوى التعليم...)، كما أكدت أن هذا المفهوم، يشمل (التفاؤل بالمستقبل – السعادة – الرضا عن الحياة).[14]

هذا عن المصطلح عالمياً، أما على المستوى المحلي:

- فينظر علماء الاجتماع لجودة الحياة على أنها مجموعة المتغيرات المتنوعة التي تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد الذين يعيشون في نطاق هذه الحياة، بحيث يمكن قياس هذا الإشباع بمؤشرات موضوعية تقيس قدر الإشباع الذي تحقق، كما يركزون على بعض المؤشرات مثل (معدلات المواليد والوفيات – نوعية السكان – المستويات التعليمية لأفراد المجتمع– مستوى الاستيعاب والقبول في مراحل التعليم المختلفة – مستوى الدخل).(15)

كما أشار محمود عطية أن مفهوم جودة الحياة هو "مفهوم يعبر عن تفاعل العديد من العوامل الاجتماعية والصحية والاقتصادية والبيئية، وهو يمثل أهمية كبيرة بالنسبة لصانعي السياسة في كل المستويات الحكومية حيث يضع أمامهم تصور واضح عن القيم والمصطلحات التي تتعلق بتحسين نوعية الحياة والتي تكون ضرورية لتقديم خدمات وبرامج تنموية للمواطنين وتنفيذها وتقويمها.(16)

كما يذكر "علماء النفس" إن جودة الحياة هي وعي الفرد بتحقيق التوازن بين الجوانب الجسمية والنفسية والاجتماعية لتحقيق الرضا عن الحياة والاستمتاع بها والوجود الايجابي الذي يحقق اهتماماته و طموحاته.(17)

وهذا التعريف يركز على أن جودة الحياة تعبر عن التوافق النفسي كناتج لظروف المعيشة الحياتية للأفراد وعن الإدراك الذاتي للحياة؛ حيث يؤثر هذا الإدراك على تقييم الفرد للجوانب الموضوعية للحياة كالتعليم؛ والعمل، ومستوى المعيشة والعلاقات الاجتماعية من ناحية، وأهمية هذه الموضوعات بالنسبة للفرد في وقت معين وفي ظروف معينة من ناحية أخرى.

كما أكد "أشرف عبد القادر" أن العنصر الأساسي في كلمة جودة يتضح في العلاقة الانفعالية القوية بين الفرد وبيئته وهذه العلاقة تتوسطها مشاعر وأحاسيس الفرد ومدركاته، كما يستخدم هذا المفهوم للتعبير عن رقي مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع، كما يستخدم أحياناً للتعبير عن إدراك الأفراد لقدرة هذه الخدمات على إشباع حاجاتهم المختلفة.(18)

وينظر "*علماء النفس الاجتماعي" لجودة الحياة بأنها "تعنى الأحوال الحسنة أو السيئة التي يشعر بها الفرد والتي تتوقف على مدى شعوره بإشباع حاجاته وإدراكه الذي يعبر عن مشاعره واتجاهاته للحياة ككل.(19)

كما يذكر "محمود عكاشة وعبد العزيز سليم" أن مفهوم جودة الحياة يمثل مفهوماً واسعاً يتأثر بجوانب متداخلة من النواحي الذاتية والموضوعية المرتبطة بالحالة الصحية والنفسية للفرد ومدى الاستقلال الذي يتمتع به، والعلاقات الاجتماعية التي يكونها، فضلاً عن علاقته بالبيئة التي يعيش فيها؛[20] ولذا أشارت الدراسة أن جودة الحياة تتمثل في درجة رقي مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع، وإدراك هؤلاء الأفراد لقدرة الخدمات التي تقدم لهم على إشباع حاجاتهم المختلفة؛ أي أن جودة الحياة ترتبط بالبيئة المادية والبيئة النفسية والاجتماعية التي يعيش فيها الفرد.

كما ينظر "علماء الاقتصاد" لجودة الحياة على أنها "أن يتبقى لدى الفرد أكبر قدر من المال بعد إشباع الضرورات الأساسية له، وأن يكون لديه الوقت الكافي مع قضاؤه بطريقة سارة"؛[21] وهذا يعني توافر مدى واسع من الاختيارات لطريقة الحياة وبمقضى هذا التعريف على حد قولهم يمكن قياس جودة الحياة بالدولار وحساب الاستهلاك المتوقع وتحديد قيمة نقدية لوقت الفراغ.

وأخيراً يرى "علماء التربية" أن مفهوم جودة الحياة مفهوماً دينامياً متعدد الأبعاد، يختلف من فرد لآخر وفقاً لأسلوب إدراكه لجوانب الحياة، كما أنه يصف ظروف الحياة الحالية من حيث المتغيرات والسياقات الثقافية والنظام القيمي لكل مجتمع، كما يشير هذا المفهوم أيضا إلى شعور ذاتي للفرد بالوجود الأفضل وحسن الحال كما يتضمن أبعاد (دينية واجتماعية وصحية ونفسية وجسمية) وذلك للوصول إلى العيش حياة سعيدة ومتناسقة بين جوهر الأنسان وقيم المجتمع، ويمكن الاستدلال عليه من خلال مؤشرات ذاتية وأخرى موضوعية.[22]

كما تشير "هناء الجوهري" أن جودة الحياة هي ذلك البناء الكلي الشامل الذي يتكون من مجموعة من المتغيرات المتنوعة والتي تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد الذين يعيشون في نطاق هذه الحياة، بحيث يمكن قياس هذا الإشباع بمؤشرات موضوعية. تقيس القيم، وبمؤشرات أخرى ذاتية تقيس قدر الإشباع الذي تحقق.[23]

وقد عرف "إبراهيم المنوفي" جودة الحياة بأنها تنمية كل إنسان أينما كان موقعه وموضعه وذلك بتوفير كافة احتياجاته المادية والمعنوية والروحية تحقيقاً لكافة قدراته وطاقاته ومواهبه الفكرية والوجدانية والاجتماعية والمهارية وذلك إلى أقصى ما تستطيعه من إمكانات بحيث يعيش الإنسان في حالة من الاتساق والتناغم مع مجتمعه.[24]

وهذا التعريف يؤكد أن جودة الحياة في جوهرها تنمية كمية ونوعية للإنسان فئ جوانبه الجسمية والعقلية والوجدانية تصل به إلى أقصى ما يمكن أن تبلغه قدراته مما يمكنه من إشباع حاجاته المتكاملة حقوق وواجبات، والمشاركة الواسعة في حياة مجتمعه، كما تعني تمكين الإنسان من تحقق ذاته في اقتران عادل بين حقوقه وواجباته.

كما أشار "أعصام هلال" إن مفهوم جودة الحياة يعني ممارسة الحياة كماً وكيفاً بدرجة عالية من التوفيق والنجاح، وهي جودة تتجسد في جوانب الفعل الاجتماعي من زوايا متعددة ترتبط بالأبعاد المكانية والزمانية والاقتصادية والسياسية من ناحية والأبعاد الترويحية والصحية والعقدية والثقافية من ناحية أخرى ثم تنعكس في الجانب التربوي بشكل أساسي لفئة التربويين.(25)

كما "عرفت أميرة عبد السلام" جودة الحياة بأنها الحالة التي يكون فيها الإنسان متحرراً من الألم والقهر والظلم وفي ذات الوقت يكون قادر على تعزيز قدراته الذاتية ودعم الآخرين بطريقة تحقق السعادة الحقيقية للجميع، فيستشعر الإنسان مغزى الحياة بكرامة العيش فيها.(26)

ويتضح مما سبق أن المفكرين في المجالات المختلفة يتفقون على أن جودة الحياة هدف أساسي في حياة الفرد يسعى دائما إلى تحقيقه، بالرغم من اختلافهم حول مفهومه ومضمونه ومكوناته ولا يوجد اتفاق تام على مفهوم محدد وشامل لهذا المصطلح حتى في المجال الواحد.

ارتباط مفهوم جودة الحياة ببعض المفاهيم الأخرى:

وإذا ما نظرنا إلى هذا المفهوم نظرة متكاملة نجده يرتبط بالعديد من المفاهيم التي قد تشابه أو تختلف مع مفهوم جودة الحياة أو تندرج تحته مثل (الوجود الأفضل – السعادة – الرفاهية – الرضا عن الحياة) في حين أن بعض من هذه المفاهيم والمصطلحات قد ارتبط ظهورها بمفهوم جودة الحياة مثل (حقوق الإنسان – جودة الخدمات – جودة الحياة الأسرية – جودة الحياة الإنسانية) كما يوجد بعض المفاهيم الأخرى مثل (المؤشرات الاجتماعية، التنمية، التقدم، التحديث، التجديد، إشباع الحاجات، وسائل الراحة البيئية، الرفاهية، السعادة، التنوير، التفاؤل بالمستقبل) حيث تغطي هذه المفاهيم السابقة جوانب أساسية من حياة الإنسان فى التعليم – الصحة – ظروف العمل – الدخل).

كما استخدم أيضاً مفهوم جودة الحياة كمرادف لمستوى المعيشة والتي تتعلق بتحليل المصادر المتاحة للمجتمع حيث ارتبطت بحاجات وتطلعات الناس.(27)

وفيما يلي يتم عرض لبعض هذه المفاهيم والمصطلحات التي ترتبط بمفهوم جودة الحياة وهي:

جودة الحياة والسعادة: مفهوم السعادة ليس بديلاً لجودة الحياة ولا مفهوماً مكافئاً لها، ولكنها يمكن أن تعد مؤشراً لجودة الحياة الذاتية أو المدركة حيث أنها تبتعد عن جودة الحياة الموضوعية وتقوم على التفسير الداخلي للأحداث الخارجية.(28)

جودة الحياة والوجود الأفضل: لقد أشار بارون وآخرون(Brown et al, 2000) إلى أن مفهوم جودة الحياة يعود بجذوره إلى أفلاطون وأرسطو حيث ناقشوا ما يشكل الوجود الأفضل Well- being، كما يعد المصطلح الوجود الأفضل من أقرب المصطلحات لجودة الحياة والذي تستخدمه دراسات عديدة بصورة تبادلية مع مفهوم جودة الحياة.(29)

جودة الحياة والرضا عن الحياة: لقد أشار ماكتافيش وآخرون (Mactavish et, al, 2007) أن الرضا عن الحياة يمثل الجانب الذاتي من جودة الحياة بمعنى جودة الحياة الذاتية كما يشير إلى أي درجة تستوفى توقعات الحياة، أما مفهوم جودة الحياة فتختص بتعبيرات أكثر شمولية من رضا الفرد عن طبيعة حياته وهو مفهوم أوسع وأشمل حيث يتكون من بعدين (ذاتي وموضوعي).(30)

جودة الحياة والرفاهية: ولقد عرفت ماتيكا (Matikka, 2001) كلمة رفاهية بأنها اشباع الحاجات في المجتمع القومي، وعادة ما يتم دراستها ووصفها بنظام من المؤشرات الاجتماعية، فمؤشرات الرفاهية تعتبر ذات توجه قيمي، كما تختص بالحقائق الموضوعية وتعمل على المستوى القومي والمجتمعي وتختص بالجانب الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، فإذا كان جوهر الرفاهية هو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية مثل مستوى الدخل ومستوى المعيشة، فإن جوهر جودة الحياة هو المؤشرات الموضوعية والذاتية معاً.(31)

جودة الحياة الإنسانية: حيث يقصد بها الجودة النفسية للفرد والتي تنعكس على خارجه في إنتاجيته وإبداعه رفيع المستوى وذلك ما يتضح في حسن توظيف إمكاناته وقدراته وطاقته.(32)

جودة الحياة والمؤشرات الاجتماعية: تعتبر من المفاهيم التي تكاد تقترب من مفهوم جودة الحياة حيث تثير إلى بيانات كمية أو كيفية عن جانب أو أكثر من جوانب الحياة الاجتماعية، وهذه المؤشرات تدل على واقع المجتمع مثل متوسط العمر أو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أو متوسط الكمية التي يستهلكها الفرد من الطاقة سنوياً في مجتمع ما... الخ.

كما توصف هذه المؤشرات بأنها ليست اجتماعية فقط فبعضها صحي وبعضها اقتصادي وبعضها ثقافي، ومن ناحية أخرى فإن المؤشرات الاجتماعية عبارة عن مقاييس إحصائية تهتم بقياس مستوى التغير في درجة الرفاهية، كما تهتم برصد هذا التغير على فترات زمنية متباينة.(33)

جودة الحياة والتنمية المستدامة: تعد تنمية الفرد المدخل الأساسي في تنمية المجتمعات، فالفرد هو الوسيلة والغاية لتحسين جودة الحياة، لذلك تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين جودة الحياة من خلال تضييق الفجوة بين الريف والحضر والاهتمام بالعنصر البشري وتلبية احتياجات ورغبات البشر في الحياة كأنساق متكاملة حيث تضمن، الإنسان و المصادر الطبيعية والثقافة والاقتصاد والبيئة.(34)

ويتضح مما سبق أن هناك عدة وجهات نظر حول مفهوم جودة الحياة وبعض المفاهيم المرتبطة بها، ومن ثم يمكن القول بأن المفهوم الإجرائي لجودة الحياة في الدراسة الحالية يعني "درجة التحسن والرقي في مجمل الأوضاع المادية وغير المادية التي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية والكمالية للأفراد في المجتمع المصري"، بحيث يضمن هذا المفهوم مجموعة من المؤشرات الرئيسية والتى تغطى جوانب الحياة، وهى:

- المؤشرات الاقتصادية وهي تعكس نوعية الحياة الاقتصادية المتمثلة في (مستوى الدخل – مستوى المعيشة – فرص عمل).
- المؤشرات البيئية وتتمثل في التمتع بملامح البيئة النظيفة وتوافر المرافق العامة في المجتمع.
- المؤشرات الاجتماعية وهي تعبر عن الأوضاع الاجتماعية السائدة في المجتمع والخدمات الاجتماعية والثقافية المقدمة لأفراد المجتمع وتشمل (مستوى التعليم – مستوى الصحة والسكن والشعور بالأمان).

ثانياً: فلسفة جودة الحياة:

مع استشراف المستقبل وتطلعاته في الألفية الثالثة، يطرح العالم مفاهيم جديدة وتوجهات جادة وتحديات ضاغطة في إطار ما يعرف بالجودة الشاملة، وإدارة الجودة ومعايير الجودة ومتطلبات نظم الجودة العالمية وجودة الحياة وغير ذلك، والواقع أن هذا التوجه في تحقيق مستويات عالية من الجودة الإنتاجية كماً وكيفاً لا يستقيم دون جودة الأداء الإنساني والكفاءة النفسية الواجب توافرها في الإنسان لتحقيق هذه الإنتاجية المادية ذات المعايير العالية الجودة،(35) وقد أشارت دراسة تغريد

عمران وآخرون 2001[36] أن هناك بعض المبادئ والأسس التي ترتكز عليها فلسفة جودة الحياة حيث تتضح فيما يلي:

- التفاعلية: (التأثير المتبادل) حيث تعتمد على طبيعة العلاقة التبادلية بين كلاً من الفرد والمجتمع، ودرجة تأثير كل منهما على الآخر، كما تستهدف مساعدة الفرد في التفاعل الناجح مع الحياة وتطوير أساليب معايشتها وضرورة التفاعل مع مواقف الحياة التقليدية بأساليب جديدة ومتطورة.
- التنوع: حيث تشتمل على كلاً من الجوانب المادية وغير المادية المرتبطة بأساليب إشباع الفرد لاحتياجاته ولمتطلبات تفاعله مع الحياة وتطويره لها.
- الوظيفية: حيث تستهدف تنمية وتعظيم الاستفادة من كافة الموارد والإمكانات المتاحة وحسن استغلالها.
- التغير: حيث تختلف من مجتمع لآخر تبعاً لطبيعة كل مجتمع ودرجة قدمه، وتختلف من فترة لآخر، فاحتياجات الإنسان البدائي "للقراءة والكتابة" لم تظهر إلا عندما استشعر أهمية تسجيل تاريخه الإنساني، ولهذا تتأثر بكل من الزمان والمكان.

ومن ثم تصبح هذه الفلسفة خاصة بحالة الوجود الإنساني من حيث الإحساس بالرفاهية والرضا الذي يشعر به الفرد في ظل ظروفه الحالية، ولذلك فهي تعكس إلى أي مدى يرى الفرد مجالات حياته جيدة، لكي يعيش إحساساً بالرضا والسعادة والفاعلية النشطة في مواقف ومجالات الحياة المختلفة وذلك في ضوء أهدافه واهتماماته وتوقعاته وطموحاته وقدراته وإمكاناته.[37]

وعلى الرغم من إن الإنسان المعاصر يمتلك مقومات ومظاهر حياتية مادية بدرجة أكبر عما كان عليه الحال سابقاً، فإن الإشباع الداخلي والرضا عن الحياة لديه أصبح ضعيفاً مقارنة بما كان عليه في السابق، ومن جهة أخرى فإن حاجة الإنسان المعاصر إلى الجودة في شمولها المادية والمعنوية تصبح أكثر إلحاحاً في المجتمعات المتحضرة والنامية على حد سواء، وهذا الأمر يطلب اتخاذ إجراءات معينة لإصلاح مقومات الحياة المادية.[38]

ثالثاً: مؤشرات جودة الحياة:

تثير العديد من الدراسات بأنه يوجد نوعين متميزان من مؤشرات جودة الحياة وهما المؤشرات الموضوعية والمؤشرات الذاتية، وسوف تناول الدراسة كل منهما بالتحليل:

1- المؤشرات الموضوعية:

هي تلك المؤشرات القابلة للقياس الكمي والتي تقيس مدى قدرة الفرد على إنجاز بعض المهام أو الأنشطة وهذه المؤشرات تتعلق أساساً بالمتغيرات المؤسسة لنوعية الحياة مثل (حجم ومستوى المرافق والخدمات الموجودة بالمناطق السكانية، والمؤسسات التي تقدم كافة الخدمات الصحية والعلاجية والغذائية، والمدارس والهيئات التعليمية، وأماكن ووسائل الترويح المتاحة، والأنشطة الاقتصادية الشائعة، والسلع المتوفرة، والمؤسسات القائمة على تحقيق الأمن).[39]

وهكذا تعتبر هذه المؤشرات مقاييس كمية إحصائية حيث تعتمد على البيانات الإحصائية والتقارير الوصفية التي توضع بواسطة أشخاص لا يعبرون عن أنفسهم وإنما يصفون الظروف البيئية المحيطة بالسكان وعلى هذا فإنه ينظر إلى تلك المؤشرات الموضوعية على أنها عوامل مساعدة في دراسة نوعية الحياة وليست بمكونات أو عوامل تشكيل وصياغة لنوعية الحياة[40].

كما يلاحظ أن المستخدمين لهذا النوع من المؤشرات هم الإحصائيون والعاملون بأجهزة الدولة الإحصائية والتخطيطية والعلماء والمنظمات الدولية المهتمة بالتنمية وتشمل هذه المؤشرات (السكان، المكانة الاجتماعية، العمل، الدخل وتوزيعه، المواصلات، والإسكان، مستوى التعليم والصحة، والمستوى الاقتصادي، الطلب مقابل الاستهلاك).[41]

وهناك العديد من الدراسات التي أشارت إلى تحديد مؤشرات جودة الحياة ومن أمثلتها:

دراسة أجريت فى المملكة المتحدة حددت مجموعة من المؤشرات من بينها أسلوب المعيشة – ملكية السكن – الرعاية الصحية – مستوى التعليم – الرياضة – الثقافة، الراحة، الترفيه – توافر المعلومات عن المجتمع.[42]

وفي دراسة بارث (Parth Dasgupta, 1999)[43] حدد مجموعة أخرى من المؤشرات لجودة الحياة ومن بينها:

مستوى العمر المتوقع لكل فرد – الاستهلاك الخاص لكل فرد – معرفة القراءة والكتابة حريات سياسية – حريات مدنية.

وقد حدد الاتحاد الأوروبي قائمة لمؤشرات وأبعاد جودة الحياة تتضمن (المصادر الاقتصادية وظروف المستهلكين – التوظيف وظروف العمل – التعليم والتعلم – الصحة والعناية الطبية – العلاقات الأسرية والاجتماعية – الإسكان ووسائل الراحة – الثقافة – الأمن في الحياة – المصادر السياسية والمشاركة).(44)

٢- المؤشرات الذاتية:

يقصد بالمؤشرات الذاتية لجودة الحياة هي تلك المؤشرات التي تعكس إدراك وتقييم الأفراد لحياتهم، سواء في ذلك تقييم الشخص لحياته ككل أو لمجالات معنية منها كالمسكن أو الدخل أو العمل أو المساواة في المعاملة، وبذلك يكون هذا التقييم بمثابة انعكاس مباشر على الأقل في مجال ما لإدراك ذلك الشخص لجودة الحياة، كما تعتبر بمثابة تقارير عن مستوى السعادة أو قدر الشقاء الذي يشعر به ذلك الشخص.(45)

كما تهتم تلك المؤشرات بتقييم جودة الحياة كما يخبرها ويدركها ويستجيب لها الأفراد وما تحققه لهم من اشباعات ومن ثم مدى شعورهم بالرضا أو السعادة وبالتالي فسعادة الناس ورضاهم أو سخطهم أي تقويمهم الذاتي هوة أفضل مؤشر لجودة الحياة.(46)

وعلى هذا فإن المدخل الذاتي في بناء مؤشرات جودة الحياة يهتم عادة بنوعية الحياة على مستوى الاهتمام الكلي وعلى مستوى الاهتمام الفرعي، فهو يسعى إلى معرفة مدى رضا الناس عن الحياة في مجملها، وإلى معرفة مدى رضائهم عن جوانب الحياة التي تشكل اهتماما لديهم.(47)

العلاقة بين المؤشرات الذاتية والمؤشرات الموضوعية لجودة الحياة:

تشير دراسة لوتن وآخرون (Lowton, M.P. et.al., 1999) إلى أنه يجب التوسع في المؤشرات الدالة على جودة الحياة لتشمل عمليات أكثر في مجال الحياة الاجتماعية والإنسانية، ويرون أن المؤشرات الموضوعية والذاتية لجودة الحياة تمثل متغيراً متصلاً وأن التفرقة بينهما تكون سهلة فقط عندما تكون بين مؤشر بيئي اجتماعي كمي (مثل الدخل) في مقابل حكم شخصي كيفي على الرضا عن هذا المظهر نفسه مش (الرضا عن مستوى الدخل)، إلا أنه في الكثير من الدراسات يصعب الوصول إلى هذا الفصل خاصة عندما يكون مصدر المعلومات في كلتا الحالتين هو الشخص نفسه، ويطرح ذلك تساؤلات حول التحيز في حالة التقارير التي يدلي بها الفرد عن المؤشرات الموضوعية مش (الدخل والتعليم) وإن التمييز بين المؤشرات الذاتية والموضوعية أمر نسبي وليس مطلقاً، ولذلك فإن أحد الاتجاهات الأساسية في مجال جودة الحياة يؤكد على الاعتماد على

المؤشرات الذاتية للجودة حيث أنها ترتبط برفاهية الفرد، بينما تؤكد دراسات أخرى على ضرورة التركيز على رؤية الفرد وإدراكه لجودة الحياة وتقييمه للمؤشرات الموضوعية.(48)

وحقيقة الأمر أن هناك بعض البحوث تظهر علاقة قوية بين المؤشرات الموضوعية والذاتية لجودة الحياة، فقد أشارت دراسة "ديفيد E. David Bloom, 2007" إلى أهمية البعد الذاتي والذي يعني سعي الأفراد لتحسين ظروف حياتهم واستثمارها لتحقيق حياة جيدة، كما أشار لأهمية البعد الموضوعي والذي تمثله الظروف المجتمعية والتي تتيح للأفراد فرص النمو والتطور وتحسين نوعية حياتهم والارتقاء بمجتمعهم بأكمله.

وعلى الصعيد الآخر فهناك دراسات تظهر ضعف العلاقة بين هذه المؤشرات حيث أشارت دراسة "هبة جمال الدين" 1991"(50) إلى عدم وجود علاقة مباشرة بين حجم السلع الاقتصادية أو التجارية من جانب وكم الرفاهية وجودة المعيشة من جانب آخر، وكان تبرير ذلك أن السلع أو البضائع ما هي إلا وسائل للحصول على القيمة، بينما الرفاهية أو جودة المعيشة تعتمد على مدى قابلية الأفراد لإدراك أو استيعاب هذه القيم وذلك من خلال العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

رابعاً: متطلبات تحقيق جودة الحياة:

في ضوء مفهوم جودة الحياة بأبعادها ومؤشراتها المختلفة يمكن تصنيف متطلبات تحقيق جودة الحياة إلى متطلبات اجتماعية واقتصادية وبيئية وسياسية، وجدير بالذكر أن هذه المتطلبات كل متكامل، منها ما قد ينتمي إلى فئة ما من المتطلبات، وفي الوقت نفسه يكون ذات تأثير قوي على فئة أخرى من هذه المتطلبات، وقد جاء تصنيفها بغرض الدراسة فحسب ويمكن تناولها بشيء من التفصيل كالآتي:

1- متطلبات اجتماعية:

يتطلب تحقيق جودة الحياة توفير مجموعة من الإمكانات والشروط والإجراءات في الجانب الاجتماعي تتمثل فيما يلي:

أ) توفير الخدمات الأساسية للجميع في الحاضر والمستقبل:

لا يمكن تحقيق أهداف جودة الحياة بدون توفير الخدمات الأساسية للأجيال الحالية والقادمة وتتمثل في:

تحسين خدمات التعليم:

يمكن تحسين قطاع التعليم من خلال تحسين نوعيته وتوفير سيل الحصول عليه وتفعيل دورة بالتوعية والتدريب من أجل تحقيق جودة الحياة باعتباره حقاً إنسانياً أساسياً وغاية فى حد ذاته، وهو وسيلة هامة لتحسين الرفاهية في المجتمع من خلال تأثيره على الإنتاجية وجوانب الحياة المختلفة.(51)

فالتعليم السليم شرط ضروري للحصول على نوعية رأس المال البشري المطلوب لتحقيق جودة الحياة، كما يزيد التعليم مستوى الرفاه الإنساني ويؤدي دوراً حاسماً في تمكين الناس من أن يصبحوا أفراد منتجين ومسئولين في المجتمع وثمة شرط جوهري لتحقيق جودة الحياة هو وجود نظام تعليمي يخصص له ما يكفيه من التمويل ويتسم بفعالية في جميع المراحل ويكون مفتوحاً أمام كافة الناس، ليرتقي بقدرة الإنسان وزيادة درجة رفاهيته.(52)

كما يشعر الإنسان بجودة حياته عندما يكتسب من التعليم المقدم له المعارف والمعلومات والمهارات والقدرات والقيم والعادات التي تمكنه من فهم ما يحيط به والتعامل معه، ويؤهله للعمل والكسب ، ويتيح له فرص الارتقاء والتقدم في الحياة والاستمتاع بها ويدخل في هذا الإطار مدى جودة الخدمات التعليمية المقدمة للفرد في المجتمع.(53)

توفير رعاية صحية جيدة:

يمكن تحسين قطاع الصحة من خلال القضاء على الأمراض المنتشرة بكثرة في المجتمع، ومن ثم تحقيق مكاسب صحية للبشر كافة وتوفير رعاية صحية جيدة لهم، وذلك من خلال قدرة أنظمة الرعاية الصحية على توفير الخدمات الأساسية للجميع على أساس الكفاءة وسهولة المنال ويسر التكلفة للوقاية من الأمراض الخطيرة. ومكافحتها ومعالجتها، والتقليل من الأخطار الصحية البيئية بما يتفق مع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.(54) وتوفير فرص اللجوء للخدمات الصحية وأساليب الرفاهية المناسبة للأفراد والجماعات مع التركيز على الأطفال والنساء ودعم الجهود لتنمية صحة

السكان من خلال توفير الماء النظيف والغذاء المتوازن والصرف الصحي والتحكم في أخطار التلوث بكل أشكاله، والاهتمام ببرامج التربية الصحية عبر القنوات التعليمية والتواصلية، وتعزيز القدرات البشرية والبحوث العلمية في المجال الصحي وتبادل الأبحاث والاكتشافات العلمية ذات العلاقة بالمجال.(55)

كما يشعر الإنسان بجودة حياته عندما يتصف بأن جسده سليم، وخال من الأمراض والإعاقات، ويكون قادر على أداء وظائف الحياة والعمل، ويدخل في هذا الإطار مدى جودة الخدمات الصحية والعلاجية والوقائية المقدمة للفرد في المجتمع.(56)

توفير فرص عمل منتج:

يعد العمل العنصر المهم للإنتاج، لأنه يعد مؤشراً اقتصادياً واجتماعياً في آن واحد، فهو اقتصادي لأنه يدل على إسهام الأفراد في الزيادة الإنتاجية، وهو اجتماعي بالقدر الذي يضمن لهم ليس فقط. الدخل المناسب ولكن أيضاً الكرامة الشخصية والكيان الذاتي ومن الأولويات الصريحة للسياسات المتبعة للعمل توفير فرص للتشغيل لكى يتحقق تحسن ملموس فى الرفاة الإنساني وتحسين الإنتاجية وزيادة الأجور الحقيقية، كما تتضمن استراتيجيه التشغيل ثلاثة أهداف مترابطة هي: تخفيض البطالة إلى مستوى قريب من تحقيق التشغيل الكامل ومضاعفة الإنتاجية مرة كل عدة سنوات، وضمان تلبية الاحتياجات للسكان العاملين.(57)

كما يشعر الفرد بجودة حياته عند قيامه بالمهام والأنشطة التي يؤديها برغبته وحسب قدرته ويقبلها المجتمع، لأنه يحتاجها ويستفيد منها، كما يوفر المجتمع للفرد مقابل مادي نظير عمله، ويتيح له فرص التقدم والارتقاء في عمله ومن ثم تحسين دخله بقدر سعية واجتهاده وإتقانه كما يدخل في هذا الإطار مدى جودة نظم التشغيل والتوظيف والأجور في المجتمع.(58)

تحسين مستوى (المأوى أو السكن):

لكي يكون السكن جيد ومناسب للفرد، ويأمن الفرد داخله على نفسه وأسرته، ويشعر فيه بخصوصيته، فيجب أن يتطلب؛ مساحة واسعة – يتصل بمياه الشرب والصرف الصحي – والطاقة (الكهرباء)، ويسهل الوصول إليه والاتصال به – سليم البناء. ونظيفاً وصحياً تدخله الشمس ويتخلله الهواء. كما يدخل في هذا الإطار مدى جودة مرافق البيئة الأساسية والتخطيط والحيز العمراني.(59)

وهذه البيئة الصحية الجيدة تستلزم توفير المأوي الملائم للجميع، حيث يعتبر الحصول على مأوى مأمون وصحي مسألة لا غنى عنها في رفاهية الفرد المادية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية، والحق في سكن مناسب بوصفه حقاً بشرياً أساسياً وارداً في الإعلان العالمي للحقوق الإنسان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.(60)

تحسين قطاع مياه الشرب:

ويتم ذلك من خلال توفير مياه الشرب الصالحة والحد من حوادث التسمم الناتجة عن تلوث المياه وارتفاع عدد وفيات الأطفال بسبب عدم مطابقة هذه المياه للمواصفات القياسية.(61)

ب) توسع قاعدة المشاركة في صنع القرار:

تتطلب جودة الحياة تعزيز المشاركة الشعبية لكافة أفراد المجتمع وجماعاته في صنع واتخاذ القرارات التنموية وتفيدها مع توضيح مجال المشاركة وتحديد المنظمات التي يمكن أن تتحقق المشاركة من خلالها، حتى تكون سياسات التنمية وأهدافها ترجمة حقيقية لاحتياجات ومشكلات أفراد وجماعات المجتمع.(62)

فبعض الدول تنكر الحرية السياسية والحقوق المدنية لأفرادها، ومن ثم فإن هذا الإنكار لهذه الحقوق يساعد في تدهور عملية التنمية نظراً لشعور الأفراد بالاغتراب عن مجتمعهم، وقد أوضحت الدلائل على أن قهر بعض الدول لمواطنيها في هذا الجانب يؤدي إلى أن تتجه نوعية حياتهم نحو التدهور نظراً لشعورهم بأنهم لا يمثلون هذا المجتمع، لذا يعتبر الشعور بالانتماء من الجوانب الأساسية لتحقيق جودة الحياة.(63)

2- **متطلبات اقتصادية**:

يتطلب تحقيق جودة الحياة في المجتمع، توفير مجموعة من الشروط والإجراءات في الجانب الاقتصادي تتمثل في:

أ- تحقيق تنمية صناعية تساعد في القضاء على الفقر وتحسين نوعية حياة أفراد المجتمع، وتحقيق الاكتفاء الذاتي وإحلال المنتجات الوطنية محل الواردات، وهذا الأمر الذي يتطلب العمل على تحسين الكفاءة والقدرة التنافسية وتنويع المنتجات والخدمات وفقاً للمعايير الدولية والاهتمام بالصناعات الإلكترونية، مما يساعد على زيادة الاستثمار وتحسين رفاهية السكان والوفاء بالاحتياجات الأساسية لهم.(64)

ب- زيادة العمالة والوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان، لأن تحقيق جودة الحياة مرهون بمشاركة الناس على النطاقين المحلي والقومي في تحديد أهدافها، وكذلك الاعتماد على الموارد المحلية من أجل تحسين أحوال المجتمع.

ت- زيادة الدخل القومي وعدالة توزيعه والاتجاه إلى الأنماط غير الاستهلاكية واتجاه الصادرات نحو المواد المصنعة بالإضافة إلى تصدير التكنولوجيا الحديثة واتساع الأسواق الداخلية والخارجية.(65)

ث- زيادة قدرة الأفراد على الادخار وترشيد الاستهلاك وإمكانية الاستثمار الفعال، وتوافر معايير الفرد المنتج من خلال بناء الفكر الناقد ورفع مستوى القدرة على الابتكار والإنجاز، الأمر الذي يؤدي إلى جودة الإنتاج.(66)

ج- تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية المادية، حيث إنه مؤشر هام، فالنمو الاقتصادي يحسن حياة العديد من الأفراد خاصة في الدول النامية ولكنه لا يعني بمفرده تحسين نوعية حياتهم للأفضل، كما أن عنصر الرفاهية المادية ذات تأثير إيجابي مباشر وغير مباشر وكذلك تأثير سلبي على نوعية الحياة للأفراد، وعلى سبيل المثال، فزيادة الدخل القومي يؤدي إلى زيادة التصنيع ومن ثم تحسين نوعية الحياة لأفراد المجتمع، وعلى الجانب الأخر فإن زيادة معدلات الوفيات ينتج لتزايد معدلات التلوث وما يصاحبها من أمراض فتاكة كما لها تأثير على صحة الأفراد وتعوق حياتهم الإنتاجية وتسبب لهم مشكلات حياتية متزايدة ومن ثم تمثل الرفاهية المادية جانب هام من متطلبات تحقيق جودة الحياة.(67)

3- **متطلبات بيئية**:

البيئة يقصد بها هي كل ما يحيط بالإنسان من كائنات وموجودات كلها من صنع الخالق سبحانه وتعالى وجعلها جميعاً في خدمة البشر، في إطار منظومة واحدة متنوعة ومن المهم والضروري لجودة حياة الناس أن يحافظوا على اتزان هذه المنظومة لتحقيق استفادتهم منها، فهم يسلموا أمانتها للأجيال التالية لتستفيد بدورها مما خلقه الله لصالح البشرية كلها، ومن ثم يدخل فى مواصفات جودة الحياة ما يتصل بمواصفات حماية البيئة.(68)

كما يتطلب تحقيق جودة الحياة في المجتمع توفير مجموعة من الشروط والإجراءات في الجانب البيئي تتمثل في الآتي:

(أ) وضع تشريعات وقوانين لحماية البيئة: من خلال:

- المحافظة على البيئة بما في ذلك التربة والهواء والمياه والتنوع البيولوجي من خلال مؤسسات بيئية فعالة متطورة تقوي الإحساس العام بأهمية سلامة البيئة، واستخدام أحدث التقنيات للحفاظ عليها، وهذه المؤسسات تقوم بتنظيم برامج توعية بيئية ووضع خطط لحماية البيئة، وإجراء البحوث المتعلقة بذلك، ووضع خطة شاملة على مستوى الدولة تعتمد على سياسة واضحة للتوسع العمراني والتوزيع السكاني.(69)
- دعم وتطوير المؤسسات البيئية وتعزيز القدرات البشرية وإرساء مفهوم المواطنة البيئية.
- الحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية والعمل على إدارتها بشكل مستدام يحقق الامن المائي والغذائي والتنوع الحيوي.
- تطوير القطاعات الإنتاجية وتكاملها وإتباع نظم الإدارة البيئية المتكاملة وإتباع أساليب الإنتاج النظيف.(70)
- تحسين نوعية البيئة التي يعيش فيها الفرد حيث تجاهلت معظم مكونات الرفاهية البشرية العلاقة بين نوعية الحياة والمتغيرات البيئية، فنوعية البيئة التي يعيش فيها الفرد لها تأثير واضح وبعيد المدى على الأوضاع الصحية للمواطنين ومن ثم تؤثر على نوعية حياتهم.

ب) الاهتمام بنقاء الهواء وجودة الطاقة وانعاكسات تغيير المناخ: وذلك من خلال(71):

- تشجيع البحوث والبرامج المشتركة وتبادل التجارب حول أساليب التحكم في تلوث الهواء والحد من التأثيرات الناجمة عنه من خلال وضع استراتيجيات ملائمة للتخطيط العمراني.
- تسهيل الحصول على الطاقة لسكان الأرياف والمدن وتشجيع استعمالات الطاقات المتجددة وتوظيف التقنيات الحديثة لرفع كفاءة استخدام الوقود والتقليل من الانبعاثات.

ج) تحديث التشريعات المختصة وتفعيلها، وذلك من خلال:

- تفعيل التشريعات البيئية وتطويرها والحرص على إدماج البعد البيئي في المخططات التنموية (الاقتصادية والاجتماعية).
- تعزيز التعاون بين دول العالم في مجال الإجراءات والخبرات الخاصة بطرق الوقاية من الكوارث الطبيعية والتكنولوجية وأساليب التخفيف من أثارها على البيئة.(72)

- ضرورة توفير دعم التعليم البيئي والتربية البيئية باعتباره عاملاً من العوامل الأساسية لتحقيق جودة الحياة للإنسان نظراً لأن توفير المعرفة المتكاملة عن الوسط المحيط لدى المجتمع يعد بمثابة شرط جوهري لتوطيد صلات الفرد بهذا الوسط الذي يعيش فيه.(73)

4- متطلبات سياسية:

يتطلب تحقيق جودة الحياة في المجتمع، توفير مجموعة من الشروط والإجراءات في الجانب السياسي تتمثل في:

تعزيز جهود السلام والأمن والنوعية بدورهما في تحقيق جودة الحياة وذلك من خلال(74):

- إزالة نقاط التوتر والقضاء على أسبابها بالطرق السلمية والحوار والتفاوض بدلاً من النزاعات والحروب والمواجهات المسلحة.
- نشر ثقافة العدل والسلام بين دول العالم وتعزيز دور التربية على التسامح والاعتراف بحقوق الإنسان.
- تشجيع الحوار بين الثقافات والديانات والتحالف بين الحضارات.

يتضح مما سبق مدى تداخل وتكامل متطلبات تحقيق جودة الحياة في المجتمع المصري.

خامساً: الآليات اللازمة لتفعيل دور التعليم في تحقيق متطلبات جودة الحياة بالمجتمع المصري:

إن التعليم في حد ذاته لم يعد هدفاً، بل وسيلة وضرورة لتحقيق جودة الحياة وما يستوجبه من مهام في تلبية متطلباتها، كما أنه أهم وسائل إعداد الأفراد للعمل ومسانده للتغير والتكيف مع عالم متقدم وسريع، وإنه الأساس في حل كافة المشكلات (الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والبيئية)، وأنه قوة دافعة في عملية تغيير القيم والاتجاهات، كما تقع مسئولية تحقيق هذه الأدوار على مؤسساته بصفة خاصة، حيث يعد الأداة التي تسهم في تكوين الفرد والمجتمع وهو مطلب ضروري لكل منهما، فهو مطلب بالنسبة للفرد لكونه حقاً من حقوق الإنسان والحصول عليه يساعد في الحصول على الحقوق الأخرى ويحسن من نوعية الحياة، كما إنه ضروري لأي مجتمع لتحقيق التنمية بجوانبها المختلفة والعمل على استدامة هذه التنمية.

ولقد تكاتفت جهود المجتمع الدولي مع منظمات الأمم المتحدة منذ عام 2000 في إطلاق أربعة مبادرات تركز بشكل أساسي على أهم المتطلبات التربوية اللازم توافرها في التعليم من أجل جودة الحياة وهي[75]:

(مبادرة التعليم للجميع، عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، الغايات الإنمائية للألفية، وعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة) حيث يوجد علاقة وطيدة بينهم حيث تسعى جميعها إلى تحقيق نتائج مشتركة وهي:

- توفير التعليم الأساسي كمحور رئيسي في العمل وأهمية رفع جودته.
- تحسين نوعية الحياة خاصة للفئات المحرومة المهمشة.
- تأمين حقوق الإنسان بما يتضمن المساواة بين النوع الاجتماعي، خفض معدلات الفقر، وتوفير الديمقراطية والمواطنة الفعالة.

ومن الملاحظ أن مبادرة التعليم للجميع تضمنت بعض المتطلبات اللازم توافرها في التعليم من أجل جودة الحياة وهي:

- أن يتيح التعليم الأساسي لكل طفل وكل بالغ من الجنسين ولكل الراغبين في التعلم من كل الأعمار فرص للتعليم بشكل يوفر تعلم مهارات حياتية ترد على احتياجات الناس وتؤكد على جودة ذلك التعليم ومن هنا سوف يؤدي ذلك إلى تحسين نوعية الحياة ومكافحة الفقر.
- أن يتم تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلم ولاسيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.
- إزالة أوجه الاختلاف بين الجنسين في مجال التعليم الأساسي والثانوي مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد.
- العمل على أن يتم بحلول عام 2015 تمكين جميع الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات من الحصول على تعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي.

أما عقد محو الأمية فهو ينادي بضرورة تحقيق الرفاهية للمجتمع من خلال(76):

- تأمين إمكانية القراءة والكتابة لكل 50% من الأميين بحلول عام 2015 وخاصة بالتركيز على المرأة.
- المساهمة في تحقيق أهداف مبادرة التعليم للجميع.
- توفير دواعي القراءة والكتابة والحساب والتفكير النقدي والفعل الإيجابي القائم على قيم المواطنة واكتساب المهارات لممارسة ذلك.
- تحسين نوعية الحياة من خلال خفض معدلات الفقر وزيادة الدخل وتحسين المستوى الصحي والمشاركة في الحياة السياسية المبنية على معرفة حقوق وواجبات المواطنة في كل بلد على حدة مع مراعاة الحقوق المتساوية للرجال والنساء.

وفي سبيل تحقيق ذلك لابد من توفير المطالب التربوية الآتية(77):

- توفير الأدوات والمهارات اللازمة حتى يتمكن الناس من اقتناء كل فرص التعلم الممكنة.
- صياغة خطط استراتيجيه للقضاء على الأمية، ترتكز على منهج شامل يهدف إلى سد منابع الأمية عن طريق الحاق الأطفال بالمدارس، ومضاعفه جهود محو أمية الشباب والكبار، وعلى الرغم من الجهود المبذولة، إلا أن التقدم على طريق محو الأمية ما زال بطيئاً، لأن تعليم هؤلاء يحتاج جهداً كبيراً وتخطيط مدروساً ودعماً مادياً وإعداداً بشرياً هائلاً حتى يمكن التصدي لمشكلات تزايد أعداد الأميين والراسبين.
- توفير مجالات جديدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وتعبئة الموارد المحلية وتنمية – وتطوير موارد وسائل التعليم.
- التركيز على الفتيات والنساء والشباب خارج نطاق التعليم المدرسي تحت سن (15 سنة) والأفراد في المناطق الريفية والحضر الفقير والمناطق المعزولة والنائية.
- تنمية استراتيجيه التعليم الوظيفي ليشمل كل الأميين الكبار في المجتمع السكاني وتكثيف برامج محو الأمية وتطوير فكرة التربية المستمرة.

أما الغايات الانمائية للألفية فهي تسعى إلى تحقيق جودة الحياة من خلال(78):

- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي وذلك من خلال كفالة تمكين جميع الأطفال في كل مكان سواء ذكوراً أم إناثاً من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015.

- القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- تخفيض معدلات وفيات الأطفال.
- تحسين الصحة النفسية.
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.
- كفالة الاستدامة البيئية.
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

أما عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة يركز على عدد من المتطلبات التربوية التي تساهم في تحقيق جودة الحياة وهي كالآتي:

المطلب الأول: تحسين فرص الحصول على تعليم أساسي عالي الجودة.

المطلب الثاني: إعادة توجيه نظم التعليم القائمة حالياً للتعامل مع قضايا التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: تنمية الفهم والوعي العام.

المطلب الرابع: تقديم التدريب.

وسوف نتناول كلاً منهما كالآتي:

المطب الأول: **تحسين فرص الحصول على تعليم أساسي عالي الجودة**:

لما كان التعليم من أجل التنمية المستدامة يتطلب إتاحة فرص التعليم للجميع صغاراً وكباراً ومدي الحياة كل حسب قدراته واستعداداته وميوله، وأصبح ضرورياً توفير التعليم الأساسي للجميع بشرط يركز على زيادة سنوات التعليم للصغار بحيث يستثمر كل فرد حقه في التعليم، وأيضاً إتاحة فرص التعليم للكبار الذين محيت أميتهم حديثاً بحيث لا يرتدون للأمية وفي نفس الوقت يستمرون في استخدام مهارات الاتصال، ويتعين على مؤسسات النظام التعليمي أن تقوم بما يلي[79]:

- إعداد المواطنين وتنميتهم على نحو يساعدهم بصورة إيجابية على الاستجابة لمتطلبات المجتمع سريع التغير والتحديات المتجددة بما يساعدهم على استيعاب الأبعاد الدينية والوطنية والثقافية لهويتهم.
- تزويد المجتمع بمواطنين يتقنون المهارات العلمية الأساسية مع تركيز خاص على مهارات القراءة والكتابة والرياضيات والحاسوب وفروع علوم المستقبل.

- إعداد المواطنين ومساعدتهم على تنمية المهارات بما في ذلك مهارات التحليل والتفكير النقدي والمهارات العلمية ومهارات حل المشكلات التي يمكن أن تمكنهم من الاستجابة للمطالب الحالية والتكيف مع التقدم العلمي والتكنولوجي.

المطلب الثاني: إعادة توجيه نظم التعليم القائمة حالياً للتعامل مع قضايا التنمية المستدامة(80):

- إن من الأمور الهامة لمجتمعاتنا الحاضرة والمستقبلية إعادة النظر في التعليم من رياض الأطفال وصولاً للجامعة، ذلك بهدف إضافة مبادئ ومهارات والتطلعات المستقبلية، وقيم خاصة بالاستدامة في كل من المجالات الثلاثة: الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، والمسألة هنا لا تتعلق فقط بكم التعلم بل أنها تتعلق بمدى ملائمته وأهميته حيث أن إعادة توجيه التعليم يتطلب توافر المعارف والمهارات ووجهات النظر والقيم المتعلقة بطرق التعليم والتعلم التي توجه الناس وتحفزهم على التماس سبل مستدامة لكسب الرزق والمشاركة في مجتمع ديمقراطي، ولذلك يجب دعم إعادة توجيه التعليم لمساندة التنمية المستدامة بالتعاون الواسع مع كافة المستويات ومن جوانب عديدة للأطراف المشتركة، فكل معلم وكل متخصص يمكن أن يسهم في مضمون ومنهج التعليم من أجل التنمية المستدامة.
- كما يمكن للمجتمعات أن تسهم أيضاً في تنمية مناهج التعليم من أجل التنمية المستدامة لضمان أنها تعكس المعرفة والمهارات ووجهات النظر والأولويات الخاصة بالسكان المحليين.
- اتخاذ خطوات لإعادة توجيه سياسات نظم التعليم على المستوى القومي نحو التعليم من أجل التنمية المستدامة مع وضع الأهداف التي تفي بالالتزامات الدولية.
- قيام السلطات التعليمية على تطوير ونشر طرق التعليم التي أثبتت نجاحها، ووضع برامج وطرق تعليم مبتكرة لمختلف السياقات التعليمية، وينبغي أيضاً الاعتراف بنظم التعليم المستندة إلى التراث في المجتمعات المحلية.
- قيام السلطات التعليمية التعاون مع المنظمات غير الحكومية بما في ذلك "منظمات المرأة ومنظمات السكان الأصليين" وأن تعمل على دعم برامج تعليم الكبار للتعليم المستمر من أجل التنمية المستدامة على أن تستند أنشطتها على واقع المجتمعات المحلية.
- قيام السلطات التعليمية وقطاع التصنيع تشجيع رجال الأعمال والمسؤولين عن الصناعة والزراعة على التفاعل حول احتياجات التعلم المجتمعية.

- قيام السلطات التعليمية بالتعاون المناسب مع الهيئات المجتمعية أو المنظمات غير الحكومية بتصميم برامج تدريبية لكافة المدرسين والإداريين والقائمين بعمليات التخطيط التنظيمي وكذلك المعلمين غير النظامين في جميع القطاعات وذلك بتناول طبيعة وطرق التعليم من أجل التنمية المستدامة والاستفادة من الخبرة ذات الصلة للمنظمات غير الحكومية في هذا المجال، ويمكن أن تنفذ هذه البرامج كتدريب تنشيطها للمعلمين وغيرهم في الادارات التعليمية.

المطلب الثالث: تنمية الفهم والوعي العام:

يتطلب التقدم نحو مجتمعات أكثر استدامة وعي في المجتمع عن أهداف المجتمعات المستدامة والمعرفة والمهارات التي تساهم في تحقيق هذه الأهداف، ويمكن للمواطنين الناخبين والمستهلكين أن يساعدوا مجتمعاتهم المحلية وحكوماتهم في اتخاذ التدابير اللازمة المرتبطة بالاستدامة والتقدم نحو مجتمعات أكثر استدامة.

ويمكن لجمهور واعي من الناخبين الذين يقدمون الدعم للسياسات والمهارات الحكومية المستنيرة، أن يساعدوا الحكومات على تفعيل إجراءات مستدامة وعلى النقيض من ذلك يمكنهم أن يعارضوا السياسات التي تؤدي في جوهرها إلى أنماط غير مستدامة من النمو الاقتصادي، والتفاوت في الدخل والتدهور البيئي وإلى التدهور المستمر في الموارد التي تملكها الأمة والثقافة وسبل الحياة القومية.

وفي مجتمع يتعلم فيه الناس من أجل التنمية المستدامة ويتابعوا وسائل الإعلام ويقوموا بتحليل رسائل الشركات المعلنة، فقد أظهرت خبرة السنين في إدارة الموارد أي إنه إذا كان الجمهور على وعي وإطلاع على قرارات وبرامج إدارة الموارد يمكنه أن يساعد في تشكيل، توجه أي بلد في مجالات المجتمع والاقتصاد والبيئة.(81)

ويرى مجلس التعليم البيئي Council for environmental, Education 1999 إن التعليم من أجل التنمية المستدامة كمطلب لتحقيق جودة الحياة لابد وأن(82):

- يمكن البشر من فهم الاعتماد المتبادل لكل الحياة، وفهم صدى قراراتهم وأعمالهم في الوقت الحالي وفي المستقبل.
- يزيد وعي وفهم الناس للقوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والبيئية التي تدعم أو تعوق التنمية المستدامة.

- ينمي وعي الناس وكفاءاتهم ومواقفهم وقيمهم حتى تمكنهم من المشاركة بفعالية في التنمية المستدامة، ومن العمل نحو مستقبل أكثر انصافاً وعدلاً واستدامة.
- يتعلق بالتعليم الذى نحتاج إليه أن نحسن نوعية حياتنا ونوعية حياة الأجيال القادمة، أي إنه يتعلق بإعداد الأفراد لكي يعيشوا، ويتصرفوا بشكل مستدام وأيضاً يزودهم بفهم القضايا البيئية و الاجتماعية والاقتصادية المتضمنة.

المطلب الرابع: التدريب:

إن عملية التدريب توفر معلومات للأفراد عن الممارسات والإجراءات المتفق عليها، كما يزودهم بالمهارات اللازمة لأداء مهام محددة وفي المقابل، فإن التعليم هو عملية تحويلية اجتماعية تزود الأفراد بالمعارف والمهارات ووجهات النظر والقيم التي تمكنهم من المشاركة والإسهام في رخائهم ورخاء مجتمعهم وأمتهم(83)، كما يعتبر التدريب من الخطوات الإجرائية التي من شأنها تطوير وتحسين أداء المعلم وإصلاح أحواله بما ينعكس ايجابياً على تطوير العملية التعليمية والنهوض بها.

كما يوجد بعض المطالب الخاصة بالتدريب مثل أن يحقق التدريب مطالب المدرسين والهيئات الإدارية كما يواكب متغيرات العصر، وأن يكون متنوع في أساليبه سواء (ورش عمل، أساليب تعلم نشط، التعلم التعاوني، التركيز على الممارسة العملية إلى الجانب النظري) كما يكون شامل لكافة العاملين والمعلمين والإداريون بالمؤسسات التعليمية.

نتائج البحث:

وتأسيساً على ما سبق، توصلت البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها(84):

- إن جودة التعليم عنصر رئيسي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، إذ يعكس التعليم من أجل التنمية المستدامة الاهتمام بتعليم عالي الجودة بالإضافة إنه يجب أن يتاح للجميع.
- إن التعليم من أجل التنمية المستدامة عملية تستمر مدى الحياة منذ الطفولة المبكرة حتى التعليم الجامعي، كما يتجاوز نطاق التعليم النظامي.
- يتطلب التعليم من أجل التنمية المستدامة إعادة توجيه التعليم بعيداً عن مجرد التركيز على التلقين والحفظ إلى تناول المشكلات وتحديد الحلول الممكنة وعليه، يحتم على التعليم فسح المجال لبحث أوضاع الحياة الواقعية من زوايا متعددة وهذا يكون له أثر واضح على برامج التعلم وطرق التدريس وهذا يتطلب من المعلم التحول من مجرد ناقل للمعرفة ومن المتعلم التحول من مجرد متلقي لها ويشكلاً فريقاً معاً.

- يعد الإعداد والتدريب المبدئي وإعادة التدريب الملائم للمعلمين وتوفير الفرص لهم لتبادل الخبرات أمراً بالغ الأهمية في نجاح التعليم من أجل التنمية المستدامة، فبزيادة وعي المعلمين ومعرفتهم بالتنمية المستدامة يمكنهم أن يكونوا أكثر فعالية ومثالاً يقتدي به.
- التعليم من أجل التنمية المستدامة هو تعليم متمركز حول الطالب حيث يترك مساحة واسعة للطلاب للتحقق والاكتشاف والتحليل وحل المشكلات، والمحاكاة ولعب الأدوار، لذا فإن مدخل التعليم المتمركز حول الطالب من الضروري أن يشجع، حيث يعزز التعلم العميق الأصيل بدلاً من التعلم القائم على الحفظ والتكرار للامتحانات.
- أن التعليم من أجل التنمية المستدامة يهدف إلى تحسين نوعية حياة الأفراد من حيث خفض معدلات الفقر وزيادة الدخل وتحسين المستوى الصحي والمشاركة في الحياة السياسية، وإن تحسين نوعية الحياة يقتضي إدخال تغيير على طرائق التعليم الذي يمثل أقوى أداة لتحقيق التغيرات المطلوبة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات:

توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات التي تستند على المبادرات الأربع التي تركز بشكل أساسي على التعليم وهي:

التوسع في مفهوم التعليم الأساسي، لكي يتضمن مهارات التفكير النقدي، ومهارات تنظيم وتحليل البيانات والمعلومات، ومهارات صياغة الاسئلة والمقدرة على تحليل القضايا التي تواجه المجتمعات.

- مراعاة صياغة المناهج وتطوير أساليب التعليم الابتدائي وفقاً لمواصفات علمية دقيقة وذلك لتحقيق هدف أساسي وهو تدريب التلميذ على كيفية الحصول على المعلومات وتنظيمها وتوظيفها حيث يريدها.
- الأخذ في الاعتبار احتياجات الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية للموهوبين والأسوياء والمعوقين والمتأخرين دراسياً على السواء.
- تطوير نوعية التدريس والتعلم من أجل التأكيد على اكتساب التلاميذ للمهارات الأساسية إلى المستويات المحددة حتى الصف التاسع.
- تحسين نوعية برامج إعداد المعلمين أثناء الخدمة.
- تحسين الامكانات البشرية في الهيئات المشتركة في تنفيذ جودة العمل في برنامج تحسين التعليم الأساسي.

كما يتطلب من التنمية المستدامة إعادة توجيه جاد للتعليم يقوم على الأسس الآتية(85):

- التركيز على الكفايات والقدرات ومهارات التفكير العليا.
- إدراك أساسي للمبادئ الشمولية والتفكير الناقد.
- إعداد جيد للطلاب قبل الجامعة.
- ضبط ذاتي وتحمل المسئولية.
- الشجاعة وتقدير واحترام الاختلاف والإبداع والابتكار.
- التعلم بالاكتشاف وحل المشكلات.
- التحول من التعلم المتمركز حول المعلم إلى التعلم المتمركز حول الطالب.
- التحول من التعلم الفردي إلى التعلم الجمعي.
- التحول من التعلم النظري إلى التعلم التطبيقي.
- التحول من التعلم بمستوى إدراكي (معرفي) منخفض إلى التعلم بمستوى إدراكي مرتفع.
- التحول من التأكيد على الأهداف المعرفية إلى التأكيد أيضاً على الأهداف المهارية والوجدانية.
- التحول من تراكم المعرفة المجردة إلى الاتجاه للموضوع المشكل.
- التحول من التعلم الموجه بالمحتوى إلى التعلم المنظم ذاتياً.

كما يعتبر التدريب من الخطوات الإجرائية التي من شأنها تطوير وتحسين أداء المعلم وإصلاح أحواله بما ينعكس إيجابياً على تطوير العملية التعليمية والنهوض بها ومن أبرز هذه الإجراءات ما يلي(86):

- عقد دورات تدريبية للمعلمين في قوانين العمل بهدف تعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وأهم القوانين والأخلاقيات التي تحكم المعلمين في العمل بهذه المهنة.
- عقد دورات تدريبية للمعلمين أثناء الخدمة وذلك للتدريب على استخدام الطرق الحديثة في التدريس مثل التعلم التعاوني والتعلم النشط والأنشطة الصفية المتنوعة التي تقابل أنماط التعلم المختلفة على نحو يتناسب مع قدرات التلاميذ واستعداداتهم. بما يسهم في تبسيط المادة العلمية المرتبطة بالمنهج الدراسي.

- مراعاة محتوى الدورات التدريبية للاحتياجات الفعلية للمعلمين سواء أكان من الناحية الأكاديمية أو المهنية أو الثقافية أو التكنولوجية مع ضرورة إعداد البرامج التدريبية بناء على المشكلات التي تواجههم في ميدان العمل، وأن تركز هذه البرامج على الجوانب النظرية والعملية لتحسين الأداء.
- توفير مركز تدريبي بكل إدارة تعليمية يخدم العاملين بالتعليم سواء معلمين وعاملين ومديرين ويكون بالقرب من أماكن تواجدهم أو مواقع عملهم بالمدارس، وأن يكون مجهزاً بالوسائط التكنولوجية الحديثة، وأن يركز على التدريب الفعلي المبني على أسس علمية سلمية، والتخلص من الناحية الشكلية للتدريب المالي واختيار الوقت المناسب للتدريب.
- أن يكون للدورات التدريبية برنامج تفصيلي وأن تكون الموضوعات متناسبة مع فكر المتدربين ليكون مجالاً للمناقشة والحوار وتبادل وجهات النظر.
- لابد أن تتنوع أساليب التدريب: مثل ورش العمل وأساليب التعلم النشط والتعلم التعاوني وغيرها من الأساليب التي تسهم بدور فعال في تحسين الأداء، وعدم الاقتصار على المحاضرات التقليدية، بالإضافة إلى التركيز على الممارسة العملية إلى جانب الشق النظري في التدريب.
- القضاء على الروتين الإداري وتدليل العقبات أمام حضور الأفراد.
- ضرورة توافر مادة علمية تدريبية ذات محتوى جيد الإعداد حتى يستفاد منها المتدربين.

الخاتمة:

انتهى هذا البحث إلى أنه:

- على الرغم من أن الإنسان المعاصر يمتلك مقومات ومظاهر حياتية مادية لدرجة أكبر عما كان عليه سابقاً إلا أن الرضا عن الحياة لديه أصبح ضعيفاً نتيجة امتلاء الحياة المعاصرة بالضغوط.
- أن هناك وجهات نظر عديدة حول مفهوم جودة الحياة من خلال نظرة العلماء المختلفة سواء كانوا علماء (الاجتماع أو النفس أو الاقتصاد أو التربية).
- أن هناك مؤشرات متعددة لجودة الحياة أهمها المؤشرات الموضوعية، والمؤشرات الذاتية.
- إن هناك متطلبات مختلفة لتحقيق جودة الحياة في المجتمع المصري وهي متطلبات (اجتماعية واقتصادية وثقافية وأخرى سياسية).
- توصل البحث إلى بعض الآليات اللازمة لتفعيل دور التعليم في تحقيق متطلبات جودة الحياة في المجتمع المصري.

المراجع

(1) إبراهيم محرم وآخرون: الحياة الحلوة مدخل للتنمية الإنسانية، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 2003م، ص 8- 18.

(2) Charlez velk et al.; Sustainable development and quality of life expected effect of prospective hangesing, Economic and Enviroment Psychologies, Vol(4), No (4), 1998.

(3) فؤاد بسيوني متولي: التربية ومشكلات التنمية البيروقراطية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 37.

(4) حسن شحاته: نحو تطوير التعليم في الوطن العربي بين الواقع والمستقبل، سلسلة آفاق تربوية متجددة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص 20.

(5) خليل عبد المقصود وعبد الحميد: الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان، دار القاهرة، 2004، ص 111.

(6) سعيد إسماعيل علي: العدل التربوي وتعليم الكبار، عالم الكتب، القاهرة، 2005، ص136.

(7) رفيقه سليم حمود: تعليم الإناث فى الدول العربية، الإنجازات والمعوقات وآفاق المستقبل، تقديم حامد عمار، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2008، ص32.

(8) MC koewn, Rosalyn; Education for Sustainable Development toolkit, Energy, Environment and Resources center,PhT), University of Tennessee.U.S.A, Version 2, July 2002, PP(12-13).

(9) محمد عبد الظاهر الطيب وآخرون: مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2000، ص 108.

(10) Nilsson Parker & Kabir; Assessing Health Related Quality of Life Among Older People in Rural Bangladesh. Journal of Trans Cult Nursi, Vol. (15), 2004, p(298).

(11) G. Passchier; Development of Indicators on Child Labour in: International Labour Organization, Geneva, Simpoc Press, 2000, P. 392.

(12) Federation of Canadian Municipalities: Social Development, A Social Sustainability & Quality of Life, The Mercer Report, 2007, p. 153.

(13) Cashing; Education and Child Labour Foreigen Labour Migration Seminar in International Labour Organization, Moscow, 2003, p. 23.

(14) United Kingdom Trade Investment; Quality of Life in The U.K. Trade Investment. London 2006, PP. 2 - 3.

(15) نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1994، ص25.

(16) محمود علي عطية متولي: تقويم دور مشروعات متناهية الصغر بجمعيات تنمية المجتمع المحلي في تحسين نوعية حياة المرأة الريفية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرين للخدمة الاجتماعية عن الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة"، كلية خدمة اجتماعية، جامعة حلوان، المجلد الرابع، في الفترة (10- 11) مارس 2009، ص 1972.

(17) صلاح الدين عراقي ومصطفى على رمضان: فعالية برامج إرشادي لتحسين جودة الحياة لدى الطلاب المكتئبين، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، مجـ (2)، ع (34)، الجزء الثاني، 2005، ص ص 473- 474.

(18) أشرف أحمد عبد القادر: تحسين جودة الحياة كمنبئ للحد من الإعاقة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر "تطوير الأداء فى مجال الوقاية من الإعاقة، مدينة الرياض بالمملكة

العربية السعودية، بالاشتراك مع مكتب التربية العربي لدول الخليج، 12- 13 فبراير، 2005، ص 3 – 4.

(19) عثمان محمد عثمان: محاور أساسية لتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة في مصر، المؤتمر القومي للتنمية الاجتماعية، القاهرة، 2001، ص 74.

(20) محمود فتحي عكاشة وعبد العزيز إبراهيم سلي: العلاقة بين جودة الحياة النفسية والإعاقة اللغوية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي السابع عن جودة الحياة كاستثمار للعلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، 13- 14 إبريل 2010، ص 18.

(21) ميشيل ب. تودارو: التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني، محمود حامد عبد الرازق، كلية التجارة، جامعة حلوان، مرجع سابق، ص 365.

(22) صلاح الدين محمد توفيق: تحسين نوعية الحياة للطفولة العربية لذوي الحاجات التربوية الخاصة في إطار جوهر فلسفة حقوق الطفل، مجلة عالم التربية، ع (27)، السنة التاسعة، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية ورابطة التربية الحديثة، القاهرة، 2009، ص 161.

(23) هناء محمد الجوهري: الذات والموضوع في تشكيل نوعية الحياة، الندوة السنوية الثالثة لقسم اجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، في الفترة (11- 13 مايو)، 1996، ص 92.

(24) محمد إبراهيم المنوفى: التنمية البشرية ركيزة جودة الحياة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السابع عن "جودة الحياة كاستثمار للعلوم التربوية والنفسية"، مرجع سابق، 299.

(25) عصام الدين على هلال: سي السيد ونفي جودة الحياة، قراءة في بين القصرين، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي السابع عن "جودة الحياة كاستثمار للعلوم التربوية والنفسية، مرجع سابق، ص 37.

(26) أميرة عبد السلام زايد: جودة معلم المستقبل وجودة الحياة، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمى السابع عن "جودة الحياة كاستثمار العلوم التربوية، والنفسية"، مرجح سابق، ص 163.

(27) F. Snick, et.al.; Quality of Life and Social Cohesion, Methodological Discussion and Implication in the Planning, Hampshire Reshaping Regional Planning, 2002, P. 160.

(28) رشا عادل عبد العزيز: السعادة من منظور تكاملي لدى طلاب الجامعة، رسالة ماجستير كلية البنات، جامعة عين شمس، 2011، ص 13.

(29) Brown et al: Quality of life: Its Concepta Lization, Measurement and Application the International. Association for the scientific study of Intellectual Disablities,2000.

(30) Matavish, J, Mackay; Family Caregivers of Individuals with Intellectual disability Perspectives of on life Quality and the Role of Vactions, Journal of Leisure Research. 39, Nol, 2007, P(127).

(31) Matikka, L; Service - Oriented assessment of Quality of life of adults with intellectual disability, An Academic Dissertation, Finnish Association on Mental Retardation. 2001.

(32) صلاح الدين محمد توفيق، وهاني يونس: جودة الحياة الإنسانية المنشودة لذوي الاحتياجات الخاصة، مرجع سابق، ص 12.

(33) Ian Miles; Social Indicators for Human Development, Op. Cit.,, PP. 27 -30.

(34) U.S Department of Agriculture; Sustainable Community Development, the Quality of Life in Pennsy Lvania- Local views on Rural Development, College of Agricultural Sciences, The Pennsylvania State University, 1995, P2.

(35) صلاح الدين محمد توفيق، هاني محمد يونس: جودة الحياة الإنسانية المنشودة لذوي الاحتياجات الخاصة في ضوء توجهات مفهوم الربيع العربي، رؤية استشرافية، مجلة كلية التربية ببنها، العدد 91، المجلد 23، الجز ء الثاني 2012، ص 12.

(36) تغريد عمران وآخرون : المهارات الحياتية: مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2001، ص 14.

(37) صلاح الدين محمد توفيق: تحسين نوعية الحياة للطفولة العربية لذوي الحاجات التربوية الخاصة في إطار فلسفة حقوق الطفل، مجلة عالم التربية، تصدر عن المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية وربطة التربية الحديثة، العدد 27، السنة التاسعة، مارس 2009، ص 147.

(38) المرجع السابق، ص 150، 151.

(39) هبة جمال الدين: مؤشرات نوعية الحياة بين البعد الموضوعي والبعد الذاتي، المجلة الاجتماعية القومية، مجـ (28)، ع (2)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، سبتمبر 1991، ص ص 70-74.

(40) ناهد صالح: مؤشرات نوعية الحياة – نظرة عامة على المفهوم والمدخل، المجلة الاجتماعية القومية، مجـ (27)، ع (2)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مايو 1990، ص ص 65- 68.

(41) D. Felce; Engagement in Activity as an Indicators of Quality of Life in British Research in: Cross - Cultural Perspectives on Quality of Life (Eds. K. D. Keith & R. L. Schlock), American Associatation on Mental Retardation Washington, 2000, P. 173.

(42) United Kingdom Trade Investment; Quality of Life in The UK, Trade Investment, London, 2006, p. 1.

(43) Parth Dasgupta; Valuation and Evaluation-Measuring the Quality of Life and Evaluation Policy, University of Cambridge, London, 1999, p. l.

(44) Sten Johasson; Conceptualizing and Measuring Quality' of Life for National Policy, Social Indicators Research, Vol. (58), 2002, p(22).

(45) F. M. Andrews & S. B. Withey; Social Indicators of Well - Bing, Op. On, PP. 10-12.3

(46) ناهد صالح: مؤشرات نوعية الحياة – نظرة عامة على المفهوم والمدخل، مرجع سابق، ص 68.

(47) محمود عبد الفضيل: تطور مؤشرات نوعية الحياة في الوطن العربي "نظرة مسحية"، مجلة المستقبل العربي، مجـ(12)، ع(168)، الكويت 1999م، ص ص 60 – 61.

(48) (47) M. P. Lawton, Winter, & K. Ruckdeschel, Effect and Quality of Life: Journal of Aging & Health. Vol. (11). No (2), 1999, PP. 170 - 173.

(49) (49) E. David Bloom; Quality of life in Rural Asia, Asian Development Bank, Hong Kong, 2007. P. 13.

(50) هبة جمال الدين: مؤشرات نوعية الحياة بين البعد الموضوعي والبعد الذاتي، مرجع سابق، ص 79.

(51) جون فين ودافيد ويلسون: تعزيز التنمية المستدامة في برنامج التعليم والتدريب الفني والمهني، إعلان بون، مسقبليات، مج (35)، ع (3)، سبتمبر 2005، ص 349.

(52) أحمد محمود الزنفلي: التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي، دوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2012، ص 228.

(53) (53) M.M Mak & M. Flyyn; Determinants of Students' Quality of School Life, A Path Model, Learning Environments Research, Vol. (5) 2002, PP. 275 - 276.

(54) أماني عبد الهادي الجوهري: الحكم الرشيد ونوعية الحياة، دراسة للحالة المصرية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يناير 2010، ص 69- 70.

(55) R. L. Schalock; The Concept of Quality of Life: What we Know and don't Know, Journal of Intellection Disability' Research. Vol. (98), Part (3), 2004, PP. 203 - 204.

(56) إبراهيم محرم وآخرون: الحياة الحلوة مدخل للتنمية الإنسانية، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر القاهرة، 2003، ص12.

(57) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، 2002، ص 96.

(58) سهيلة محمد عباس وعلي عيد جاسم الزاملي: التطوير التنظيمي وجود حياة العمل، بحث مقدم في ندوة عن "علم النفس وجودة الحياة" مسقط، جامعة السلطان قابوس، 17 – 19 ديسمبر، 2006، ص 54.

(59) إبراهيم محرم وآخرون: الحياة الحلوة مدخل للتنمية الإنسانية، مرجع سابق، ص 11.

(60) أحمد محمود الزنفلي: مرجع سابق، ص 229.

(61) المرجع السابق، ص 17.

(62) سحر محمد أبو راضي: مبادرات إصلاح التعليم الجامعي المصري في ضوء متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة، دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بنها، 2011، ص 37.

(63) Richard Eckersly; Measuring Progress in Life getting Better? U.S.A, Scissor Publishing, 2001, PP (9 - 11).

(64) David Swain; Measuring Progress: Community Indicators of the Quality of Life, Florida Jack son Ville Community Council 2002, PP. 2 - 3.

(65) عبد المنعم بدر: فى مؤشرات التنمية، مقاييس التخلف والتقدم، في عبد الهادي الجوهري والآخرون، "دراسات في التنمية الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2001، ص 12، 20

(66) سحر محمد أبو راضى: مبادرات إصلاح التعليم الجامعي المصري، مرجع سابق، ص 46، 58.

(67) Richard E؛ckersley; Measuring Progress, Is Life Getting Better? U. A, Scissor Publishing, 2001, PP (9 - 11)

(68) فوقية حسن عبد الحميد: علم النفس التطبيقي وجودة الحياة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث عن "الإنماء النفسي والتربوي للإنسان العربي فى ضوء جودة الحياة"، كلية التربية، جامعة الزقازيق، مارس 2005، ص 95.

(69) جون فين، ودافيد ويلسون: تعزيز التنمية المستدامة في برنامج التعليم والتدريب الفني والمهني، مرجع سابق، ص 358.

(70) عبد الوهاب محمد كامل: نحو سلوكيات إيجابية لتحقيق جودة الحياة، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول لقسم علم النفس عن "السلوك الصحي وتحديات العصر" كلية الآداب، جامعة طنطا، الفترة (27 – 29) إبريل 2004، ص 120.

(71) الأمم المتحدة: تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002، مرجع سابق، ص 8.

(72) المرجع السابق، ص 9.

(73) محمد عبد الفتاح القصاص: الإنسان وقضايا البيئة، مؤتمر الإعلام العربي والقضايا البيئية، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، 14 – 15 نوفمبر 1991، ص 31.

(74) الأمم المتحدة: تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002، مرجع سابق، ص 4.

(75) غادة غلام وليلي اسكندر: "دليل استرشادي للتعليم من أجل التنمية المستدامة"، يصدر عن مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم، والتعاون مع الشركة المصرية للدراسات والتدريب والتنمية الإدارية (CID)، القاهرة، سبتمبر 2005، ص 43، 44.

(76) المرجع السابق، ص 45.

(77) شيرين عيد مرسي: "التخطيط الاستراتيجي لبرامج تعليم الكبار في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بنها، 2012، ص 242.

(78) غادة غلام وليلي اسكندر: "دليل استرشادي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 46 – 47.

(79) للمزيد من المعرفة يمكن الرجوع إلى:

- شيرين عيد مرسي: مرجع سابق، ص 244 – 245.

(80) هناء شحات السيد: إصلاح مرحلة التعليم الأساسي في ضوء مؤشرات الأداء المؤسسي مع التطبيق على محافظة القليوبية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بنها، 2012، ص 129.

(81) للمزيد من المعرفة يمكن الرجوع إلى:

- غادة غلام وليلي اسكندر: "دليل استرشادي للتعليم من أجل التنمية المستدامة"، مرجع سابق، ص 10 – 11.

(82) Jo-Anne Ferreial, Lisa Ryan and Danialle a Tibury: Mainstremination Education for Sustainable development in Initial Teacher Education In Austral: a review of Existing Professional Development Models, Journal of Education for Teaching, Vol(33), No.2, May 2007, P 230.

(83) غادة غلام وليلي اسكندر: "دليل استرشادي للتعليم من أجل التنمية المستدامة"، مرجع سابق، ص 11.

(84) أحمد محمود الزنفلي: التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي"، دوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 277.

(85) غادة غلام وليلي اسكندر: "دليل استرشادي للتعليم من أجل التنمية المستدامة"، مرجع سابق، ص 11.

(86) أحمد محمود الزنفلي: مرجع سابق، ص 282 – 285.

(87) أحمد محمود الزنفلي: "التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي"، دوره فى تلبية متطلبات التنمية المستدامة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2012، ص 311.

(88) هناء شحات السيد: مرجع سابق، ص 470.

He Rote of Education is Achieving Quality of life in the Egyptian Society

Research Summary:

Education is Considered a human right for all. It is the Sophistication key for any society if its graduates well-used.it is the basis of development, Social progress and human freedom. It is a national duty, the state should makie it available furall and supports and supervises it. And for this, Education is not a goal in itself, but advice and necessity for achieving quality of life and its requirements. Education is the most important instrument for Preparing Individuals for work, and supporting change, and adaptation with rapid and sophisticated world, it is also the basic for solving economic, social, environmental problems. It is the momentum in the process of changing values anel trends, the responsibility of achieving all these roles rests especially on education institutions. Education isn't only afactor for quality of life, it is alse a mechanism for other factors that attributes in developing quality of life.

The recent research aimed to reach to a set of mechanisms to activate the role of education in achieving the requirements of quality of life in the Egyptian society.

The research found that:

- Although modern human possess components and Material aspects of life to a greater degree than it was previously, but life satisfaction has become weak as a result of pressores of contemporary life.
- There are many perspectives for the concept of quality of life, and this related to different scientists Perspectives.
- There are several indicators for quality of life most of it are objective and others are subjective.
- There are many requirements for achieving quality of life in the Egyptian society (social, Economic, cultural, and political).
- The research also reached some mechanisms necessary for activating the role of education in achieving the requirements of quality of life in the Egyptian society.